

السياسة الاجتماعية والاستجابة للاحتياجات الأساسية للإنسان على ضوء نظرية ماسلو
Social policy and response to basic human needs in light of Maslow's theory

نجيب بصيلة*، جامعة سعيدة، الجزائر.

nadjib.bessila@univ-saida.dz

تاريخ التسليم: (2020/03/01)، تاريخ المراجعة: (2020/10/21)، تاريخ القبول: (2020/12/03)

Abstract :

ملخص :

Politics in its abstract concept means a direction of action in several directions, and social policy is formulated according to many directions and can be formulated according to the entrance to basic needs according to Maslow's pyramid according to the reaction.

The aim of the study is based on seeking to set another approach to social policies that enables decision-makers to plan according to the basic needs of citizens and build sectoral policies that take these needs into account in a progressive manner.

The study concluded that the entrance of the basic human needs of social policy is a concept that works to meet the needs of people according to a gradual scale that starts from the physiological needs and ends when the need for self-esteem, and thus the various social policies work according to a plan that works effectively to achieve reducing social inequalities away from the reaction.

Keywords : Politics - Social Policy - Needs – Introduction.

السياسة بمفهومها المجرد تعني اتجاه للعمل من عدة اتجاهات، والسياسة الاجتماعية تصاغ وفق اتجاهات عديدة ويمكن صياغتها حسب مدخل الاحتياجات الأساسية وفق هرم ماسلو.

الهدف الذي تتوخاه الدراسة قائم على السعي لضبط مدخل آخر لسياسات الاجتماعية يتيح لصانع القرار التخطيط وفق الاحتياجات الأساسية للمواطنين وبناء سياسات قطاعية تراعي هذه الاحتياجات بطريقة تدريجية.

وخلصت الدراسة إلى أن مدخل الاحتياجات الأساسية للإنسان للسياسة الاجتماعية يعتبر مفهوم يعمل على تلبية احتياجات الناس وفق سلم تدريجي يبدأ من الحاجات الفسيولوجية وينتهي عند حاجة تقدير الذات، وبهذا تكون مختلف السياسات الاجتماعية تعمل وفق تخطيط يعمل بفعالية يحقق التقليل من التفاوتات الاجتماعية بعيدا عن رد الفعل.

الكلمات المفتاحية: السياسة، السياسة الاجتماعية، الاحتياجات، مدخل.

مقدمة:

تقوم السياسة الاجتماعية في عمومها على أساس الاستجابة للاحتياجات وتقديم الخدمات الاجتماعية، وتتكفل بتقديم الدعم وتحسين الدخل وتنظيم الخدمات الاجتماعية والقيام عليها، وبالتالي الاستجابة للاحتياجات الإنسانية للإنسان، ويساعد على تقليل التفاوتات الاجتماعية وتحقيق الحد الأدنى من العدالة الاجتماعية.

تتعدد مداخل تفسير السياسات الاجتماعية، فتفسر بناء على المدخل التاريخي، حيث بدأ تبلور السياسات الاجتماعية تدخل الدولة في تنظيم العمل، فالبعد التاريخي للسياسة الاجتماعية يرتبط بالعمل عبر تدخلات السلطة الحاكمة في تنظيم عمل الأطفال ثم عمل النساء في أواسط القرن التاسع عشر، ومن هنا جاءت سياسة العمالة والتأمينات الاجتماعية كوجه من أوجه السياسة الاجتماعية.

المدخل الحقوقي الذي ينظر للسياسة الاجتماعية على أنها حق من حقوق الإنسان، قائم على الحقوق المدنية والاقتصادية والثقافية للإنسان كما جاءت بها مواثيق الأمم المتحدة في هذا الشأن.

كما أن المدخل الاقتصادي هو مدخل للسياسة الاجتماعية من باب أن الأداء الاقتصادي للدولة ينعكس إيجاباً على التماسك الاجتماعي ويعزز التكامل المهني لأفراد المجتمع، ولا شك أن هدف الاندماج في سوق العمل أصبح عاملاً مهماً في وضع السياسات الاجتماعية.

ومن الناحية الاجتماعية فالسياسة الاجتماعية هي فعل اجتماعي تعمل برامجها على حل المشكلات الاجتماعية والاستجابة لمتطلبات المواطنين الاجتماعية، وتلبية حاجاتهم الأساسية، وعند التخطيط لبرامج السياسة الاجتماعية تأخذ بعين الاعتبار هذه الحاجات.

تأتي الحاجات الفسيولوجية على رأس هذه الاحتياجات، ويعمل المخططون للسياسة الاجتماعية على وضع هذه الاحتياجات على رأس أولوياتهم، مع النظر لباقي الحاجات التي لا يمكن فصلها عن بعضها البعض.

إشكالية الدراسة:

تعمل السياسات الاجتماعية على التقليل من حالات التفاوت الاجتماعي من خلال مختلف برامج التضامن والتكافل الاجتماعي، وحل مشكلة البطالة وزيادة الدخل وحل المشكلات الاجتماعية وبالتالي العمل على حماية الأفراد وتحقيق حداً من العدالة، ويدخل كل هذا ضمن إشباع للحاجات الأساسية للإنسان.

وعليه فإن إشكالية الموضوع تتمحور حول: كيف تعمل السياسة الاجتماعية على إشباع الحاجات الأساسية للإنسان وفق منظور تايلو؟

2 المبحث الأول: منحنيات السياسة الاجتماعية ووظيفتها

تقوم السياسة الاجتماعية على ركيزتين أساسيتين هما ركيزة الوقاية وركيزة الوظيفة، فتعمل مختلف السياسات الاجتماعية على حل المشكلات الاجتماعية، وهي وظيفتها الأساسية، وفي نفس الوقت تعمل على الوقاية من المشكلات الطارئة داخل المجتمع، والتي يمكن أن تنجم عن قصور في وظيفة السياسة الاجتماعية.

في هذا المبحث سنبحث في المنحنيات التي يمكن أن تأخذها السياسة الاجتماعية ومن ثم نعرض على الوظيفة التي تقوم بها السياسة الاجتماعية من خلال المفهوم المقدم لها بحيث وأن السياسة الاجتماعية لها تعريفين أحدهما ضيق والآخر واسع.

المطلب الأول: منحنيات السياسة الاجتماعية:

تعرف السياسة الاجتماعية في عمومها على أنها تلك الأعمال والأفعال التي يتم تنفيذها من أجل حل المشكلات المجتمعية والوصول بالمجتمع إلى قدر من التوازن والرفاهية، وعليه فتهتم السياسة الاجتماعية بقطاعات معينة حتى تستمر دولة الرعاية، وهذه القطاعات هي:

- الأمن الاجتماعي
- السياسة الصحية
- السياسة التعليمية
- سياسة الشغل
- سياسة السكن

ومن خلال هذه القطاعات تعمل دولة الرعاية على استمرارية سياسة التمدد وتحسين الدخل وسياسة الخدمات الاجتماعية (أحمد البيومي، 2008، ص45)، وسياسة الدعم يمكن تنفيذها من خلال الدعم الموجه للتعليم والصحة والإسكان، ولا يجب اقتصره على دعم السلع الأساسية، أما تحسين الدخل فيجب أن يستهدف تعزيز الاستثمار الاقتصادي المنتج للثروة والمطور لليد العاملة.

وبهذا فدولة الرعاية الاجتماعية تهدف إلى تكوين صمام الأمان الضروري للحد من الآثار السلبية للعولمة على الفقراء في العالم، فيقع على عاتق الدولة تحقيق العدل وتوفير الكفاية للفرد والمجتمع في مجال الحياة الاقتصادية (المبارك، 1974، ص88)، وهذا من خلال استهداف الفئات الهشة والضعيفة من المجتمع.

تبقى أن أي ساسة اجتماعية لا يمكنها تحقيق ذلك إلا من خلال الاستثمار الاقتصادي، الذي يخلق مناصب عمل، تكسر حلقة الفقر، وتخرج الناس من العوز والاحتياج، وتقريباً هذا ما ذهبت إليه اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، التابعة للأمم المتحدة من خلال تقريرها والذي أكدت فيه أن السياسة الاجتماعية هي تلك "السياسة التي تنص على للمشكلات الاجتماعية وفي نفس الوقت تتقدم بالتنمية

المجتمعية نحو تحقيق أهدافها أي تحسين أحوال الناس ونوعية حياتهم" (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لدول غربي آسيا، 2005، ص2)

وبناء على هذا فإن السياسة الاجتماعية عليها أن تحقق هدفين:

التصدي للمشكلات الاجتماعية والتي من صفاتها الأساسية أنها "تعكس صرامة الضغوط الاجتماعية في بعض الأحيان كالفقر والانتكالية والضغط السكانية كزيادة الولادات والوفيات، بالإضافة إلى الصراعات العرقية والبطالة وارتفاع معدل الجرائم والانحرافات السلوكية" (خليل العمر، 2005، ص18)، وبالتالي إشباع حاجات أساسية للعيش الكريم للإنسان
الهدف الثاني هو التنمية المجتمعية والتي تتلخص في أنها "عبارة عن هدف معنوي لعملية حركية ديناميكية تتجسد في إعداد وتوجيه الطاقات البشرية للمجتمع عن طريق تزويد الأفراد بقدر من الخدمات الاجتماعية والعامة كالتعليم والصحة والإسكان والمواصلات والاتصالات" محمد حمودة، 2001، ص35).

يعني إشباع حاجاتهم الأساسية، وتوفير رعاية صحية نوعية هو من قبيل إشباع حاجة الإنسان للصحة وقوته البدنية حتى يستطيع أن يعمل ليحصل على أجر يشبع حاجاته الفسيولوجية كأدنى حد.
ثم إن تحقيق التنمية المجتمعية يعمل على حل المشكلات الاجتماعية، من خلال إعداد الأفراد عبر التعليم والإسكان، تراعى فيها العدالة في استفادة الفئات الضعيفة والهشة من المجتمع وبذلك تحقق التنمية الاجتماعية حرصها على الإنسان، فكل الخدمات توجه "في الأصل إلى الإنسان الذي هو هدف وغاية التنمية باعتباره الطاقة البشرية التي تساهم في عملية التنمية" (عبد الله المهدي، 2016، ص11)، وعندها يمكن رؤية حل المشكلات الاجتماعية تتصف بالحركية والديناميكية.

ويعتمد في صياغة السياسة الاجتماعية على الدراسة العلمية التي تعتمد على المعلومات الدقيقة والصحيحة وتستلزم التفكير وحسن التدبير، ولكن لا يمكن عد السياسة الاجتماعية كإطار عام وجب التقيد بالسير في حدوده ووفقا للخطوط العريضة التي رسمت من قبل من أجل الوصول إلى الأهداف المسطرة والمرجوة (العويسي، 1994، ص151)، فقد يكون هذا صحيحا على المستوى النظري، ولكن على مستوى التطبيق العملي لا يمكن التقيد بما تم التخطيط له من قبل في أدق التفاصيل، فقد تطرأ حالات تتطلب التدخل الفوري لقطاعات السياسة الاجتماعية، وعليه فالتخطيط يجب أن يشمل التخطيط لحل مشاكل مستقبلية.

ومن كل ما سبق يمكن اعتبار تعريف السياسة الاجتماعية ضمن منحنيين هما:

المنحنى التضييقي لمعنى السياسة الاجتماعية: وهو المنحنى الذي يقدم السياسة الاجتماعية بمفهومها الضيق ليحصرها في:

- تكفلها في ضمانة تغطية الحقوق لفئة معينة داخل محيط العمل يحددها القانون

- تقديم المساعدة الاجتماعية من أجل تغطية حاجيات الطبقات المحرومة من المجتمع ومن هذا المفهوم فإن السياسة الاجتماعية تتكفل بضمانة تغطية الحقوق وضمان تغطية الحاجيات لفئة معينة من المجتمع وهي الطبقة الفقيرة، وهي الطبقة التي تعمل السياسة الاجتماعية للارتقاء بها والسعي إلى تقليل التفاوت بينها وبين أفراد المجتمع وفئاته. وعليه فإن مفهوم السياسة الاجتماعية من هذه الزاوية هو مفهوم ضيق ينحصر فقط في مهمة تقديم المساعدة وضمان الحقوق لفئة معينة من المجتمع، فئة توجد في محيط العمل وفئة توجد في المجتمع ومن بين أفرادها. أما المنحى التوسعي في تعريف السياسة الاجتماعية فيتجه نحو توسيع دائرة السياسة الاجتماعية لتشمل:

- ضمان الحق المادي للشيخوخة
- ضمان الحق المادي في حالة فقدان القدرة على العمل لأي سبب كان
- الحق في الخدمة الطبية المجانية لمستحقيها
- الحق في إعالة الأطفال
- ضمان حق اليتامى والمحرومين وذوي الاحتياجات الخاصة
- وبناء على المنحى فإن السياسة الاجتماعية تهدف إلى التغطية الاجتماعية لمن يحدددهم القانون بناء على محيط العمل وتلبية الاحتياجات الضرورية للطبقات المحرومة والتي تتمثل في تلك الفئة غير القادرة على مسايرة النظام القائم من حيث متطلبات المعيشة. وعليه يجب أن تتألف السياسة الاجتماعية من مجموعة من إجراءات مختلفة تنفذ من أجل زيادة الرفاه العام للمجتمع وضمان الحقوق الاجتماعية للمواطنين كالحق في العمل والصحة والحق في الأمن الجسدي ويمكننا التمييز بين فئات مختلفة للسياسة الاجتماعية هي حسب تقسيمات البروفيسور لويس كارينغون أستاذ بكلية العلوم الاجتماعية بجامعة كيبيك بكندا

(Louise Carignan, www.uqac.ca/département/travail-social/stages/documents/politique_sociale.pdf)

السياسات الاجتماعية الشاملة والتي تهدف الى ضمان ويشكل جماعي شكلا من الأمن ضد كل المخاطر الاجتماعية والتي تتعلق بالمرض والاعاقة والشيخوخة أو نقص العمل وعدم كفاية الدخل وتتمثل السياسات الاجتماعية الشاملة في:

- الضمان الاجتماعي
- الحد الأدنى المضمون للدخل
- التأمين ضد البطالة

ومن خلال هذه السياسات يمكن ضمان لكل مواطن وفي كل الظروف القدرة على العيش مع عائلته وكل فرد يعيله في ظروف مناسبة للعيش والحياة الكريمة.

- السياسات الاجتماعية القطاعية وهي تلك السياسات التي يحددها قطاع نشاط محدد كالصحة العقلية والسياسة الاجتماعية للإسكان مثلا.

- السياسة الاجتماعية الفئوية وهي السياسة التي تستهدف فئة معينة كذلك الموجهة للطفولة أو الشيخوخة أو ضحايا العنف.

- السياسات الاجتماعية التقاطعية وهي السياسات التي تتقاطع فيما بينها خاصة بين السياسات القطاعية والفئوية ويستهدف هذا النوع من السياسات الاجتماعية محاربة الفقر ومحاربة الاستبعاد الاجتماعي والسعي الى المساواة بين المواطنين ومحاربة التمييز بكل أشكاله.

إن هذا التقسيم لا يتحدث عن الشق المتعلق بسياسة التضامن الاجتماعي من زاوية مشاركة المؤسسات غير الرسمية في تنفيذها وحتى في تخطيطها عندما يتعلق الأمر بمؤسسات المجتمع المدني، فمن الناحية الرسمية تظهر السياسة الاجتماعية، على أنها اشباع للحاجات الأساسية للإنسان وظهار دولة الرعاية الاجتماعية، ولكنها من ناحية أخرى لا تظهر مشاركة المؤسسات غير الرسمية فلا تظهر ديناميكية المجتمع المدني وفعاليته في المجتمع.

2.2. المطب الثاني: وظائف السياسة الاجتماعية

حسب تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لمنظمة الأمم المتحدة (المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، 2007، ص03)، فإن لكل سياسة اجتماعية وظائف تؤديها استنادا لما تحققه هذه السياسة من أهداف تكون متضمنة التنمية الشاملة للمجتمع ويمكن تحديدها في أربعة وظائف: الوظيفة التنموية والوقائية والعلاجية والادماجية.

الوظيفة التنموية: تقوم على إعطاء الانسان مكانة متميزة ودور في عملية التنمية، أي أن السياسة الاجتماعية تقوم على تنمية الانسان ومن ثم إعطائه دورا في العملية التنموية، وهذا ما ذهب اليه الإعلان عن الحق في التنمية الذي أعلنته الأمم المتحدة سنة 1986

الوظيفة الوقائية: تستهدف الفئات التي تتضرر من الانعكاسات السلبية للتنمية

الوظيفة العلاجية: وتستهدف الفئات المحرومة والجماعات الهامشية كالمعوزين والفقراء وكبار السن.

الوظيفة الادماجية: وتعني دمج المساواة في التنمية والعدالة في التنمية، وفي هذا الصدد فإن "السياسة الاجتماعية تقوم على تحديد الأطر المؤسسية والأحكام اللازمة لدمج مبادئ المساواة الاجتماعية وحقوق الانسان، وتخفيف حدة الفقر والاقصاء الاجتماعي واخماد بؤر التوتر وتحسين الرفاه العام لجميع المواطنين على اختلاف فئاتهم" (البلبي، 2009 ص41)

فآليات السوق الحرة وتطبيقها الصارم قد يقود الى وضعيات اقتصادية واجتماعية غير مستحبة وغير مريحة للمجتمع وليست في صالح الفئات الهشة في المجتمع، ومن هنا فإن وضع سياسة اجتماعية حمائية ضرورة من اجل حماية المجتمع بجميع فئاته، على أن تدمج الوظائف الأربعة ضمن إستراتيجية تراعي جميع فئات المجتمع دون تمييز.

ويمكن فهم مختلف الوظائف التي تؤديها السياسة الاجتماعية من خلال المداخل التي تقم بها السياسة الاجتماعية، طبقاً لوظائف السياسة الاجتماعية وتحدد هذه المداخل من وجهة نظر مارتن راين Martin Rein (السروجي، 1998، ص25) في أربعة مداخل هي: مدخل المساندة: وتتبنى منظومة الرعاية الاجتماعية والذي يهدف إلى سد الثغرات التي أحدثتها التأثيرات السلبية لنظام السوق الحرة، فتعمل السياسة الاجتماعية من خلال هذا المدخل على الاستجابة للحاجات الملحة لتلك الفئات المتضررة.

مدخل المساعدة: تقوم السياسة الاجتماعية على تقديم الخدمات الاجتماعية والاقتصادية للفئات الهشة في المجتمع وبالتالي المحافظة على التوازن داخل المجتمع ولو في حده الأدنى، وتحقيق الاستقرار الذي يسمح بالتنمية الشاملة.

مدخل الاعتماد المتبادل: صنع السياسة الاجتماعية لا يتم بمعزل عن السياسات الأخرى على اعتبار وان هناك عمليات تأثير وتأثر وبالتالي تتحرك السياسة الاجتماعية في نطاق التعاون والتبادل مع السياسات الأخرى من جهة ومع مختلف أنظمة المجتمع.

مدخل الضبط الاجتماعي: تؤثر وتتأثر السياسة الاجتماعية بسلوكيات الفئات العاطلة عن العمل والأفراد الذين يجنحون إلى العنف كوسيلة لحل خلافاتهم أو الاحتجاج للتعبير عن احتياجاتهم، فتركز السياسة الاجتماعية على تقديم الخدمات لهؤلاء للحد من الاضطرابات والتخلص من السلوك السليبي لمثل هذه الفئات وتحقيق الاستقرار.

وتعمل هذه المداخل الأربعة وفق تصورات منظمة الأمم المتحدة من خلال ازايبلأ ورتيز في دراستها حول الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية مذكرات توجيهية في السياسات الاجتماعية في الفصل الخاص بما "وراء السياسة الاجتماعية التقليدية معالجة الضرر وتغيير السلوك وبناء الثقة والتماسك الاجتماعي" (أورتيز، 2007، ص49).

وهذا ما تطلق عليه بعض الصحف بشراء السلم الاجتماعي، وهو كما مر معنا أمر ضروري لاستقرار المجتمع وتجنب الهزات الاجتماعية التي يمكن أن تؤثر على خطط التنمية، من جهة ومن جهة أخرى إشباع حاجة الأمن لجميع المواطنين.

وفي التفصيل اللاحق لهذه العبارات تؤكد الدراسة أن الذي تفعله السياسات الاجتماعية فيما بعد التنفيذ هو المساعدة على أن يتحلى الناس بالثقة في أنفسهم وفي بعضهم البعض وهذا ما يظهر في

العامل الرابع للكيفية التي يعالج بها الضرر (تمكين الشعب من أسباب القوة وتعزيز الجمعيات): "ينزع المستبعدون إلى الشعور بالدونية وكبت أصواتهم. إن عدم وجود الأصوات وعدم القدرة على الحوار يولد أخطار اجتماعية كما يؤدي إلى العنف. عندما يجتمع الناس ويشاركون مشاكلهم، غالبًا ما تكون النتيجة هي ازدياد الشجاعة والقدرة على الدفاع عن النفس والقدرة على التنظيم" (أورتييز، 2007، ص50)، فالقصد هنا يتمحور حول أن اشباع الحاجات الأساسية للذين يعانون من الاستبعاد الاجتماعي والتهميش يساعدهم على الاندماج وسط المجتمع ويقضي على عزلتهم ويدفعهم للمشاركة والنقاش وابداء الرأي حول الحلول التي يجب وضعها لمشاكلهم، وأكثر من هذا هو أنه يحدث تغيير إيجابي، وهذا ما نصت عليه الوثيقة الأممية التي أكدت على أن ما وراء السياسة الاجتماعية هو "خلق تغيير إيجابي لأنفسهم ولمجتمعاتهم". (أورتييز، 2007، ص50).

إن ما وراء السياسة الاجتماعية ومختلف تأثيراتها الإيجابية في حياة الناس تمنحهم الفرص لخلق مشاريع يديرونها بأنفسهم يسترزقون منها ويرتبطون بمختلف التنظيمات التي تستطيع الدفاع عنهم في وجه من يريد المساس بهم وبمصالحهم.

3 المبحث الثاني: مفهوم الحاجات في السياسة الاجتماعية

ومن خلال العرض المقدم لمفهوم السياسة الاجتماعية من حيث تقسيماتها ووظيفتها فإن السياسة الاجتماعية في عمومها هي استجابة لمطالب واستجابة لاحتياجات وحاجات، ولكن ما مفهوم هذه الحاجات؟ وكيف يمكن أن تُلبي؟

في هذا المبحث سنحاول مناقشة مفهوم الحاجات الأساسية للإنسان وما سترتب على فقدانها أو عدم تلبيتها بالنسبة للفرد والمجتمع، أما في المطلب الثاني فسنسعى إلى تناول المدخل الاجتماعي للحاجات

1.3 المطلب الأول: مفهوم الحاجات الأساسية للإنسان

ترتبط السياسة الاجتماعية بالاستجابة للحاجات الأساسية للمجتمع، فبعض التعاريف التي تشير إلى السياسة الاجتماعية تظهرها على أنها مجموعة الاستراتيجيات والخطط التي تقوم بها الحكومة أو أجهزتها الموجهة لتحسين نوعية الحياة في المجتمع وإقرار حدا أدنى من العدالة والمساواة بين أفراد المجتمع ومواجهة المشكلات الاجتماعية في الاستجابة للحاجات الأساسية للمجتمع.

وبهذا المفهوم فإن الحاجات الأساسية للإنسان هي حاجات مادية ترتكز بالأساس على المأكل والمشرب والسكن والتعليم وغيرها من الحاجات المادية والضرورية لحياة الإنسان وحاجات غير مادية تدور حول استعادة الإنسان من حقوقه كنتكافؤ الفرص وإتاحة الفرصة له للمشاركة في الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية للمجتمع والعدالة الاجتماعية وهي كذلك حاجات أساسية لحياة كريمة بعيدة عن الضغوطات والظلم والإذلال.

بمفهوم منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في دراسة لها فإن مفهوم الحاجات الأساسية هو مفهوم يتسم بالغموض الفكري (Garcia, 1980, p21)، بالرغم من تعدد الكتابات حول هذا المفهوم سعياً لتوصيف وتحديد ما هي هذه الحاجات.

من جهة أخرى فإن مفهوم الحاجات ظهر بالقرن قبل الماضي بالفكر التقليدي كالنظريات الاقتصادية والسياسية، ومع التطورات التي ظهرت فقد طرأ على المفهوم تغير اعتبره البعض نقلة نوعية على أساس أن هذه النقطة نقلته من حيث هو مفهوم فقط إلى اعتباره مرحلة في العمل التنموي (السيد حافظ، 2016، ص9)، ورغم هذا يبقى مفهوم يجب تحديده حتى يتسنى تلبية تلك الحاجات، فالمرحلة هنا لا تتعلق بالحاجات بل بالتخطيط لتلبية الحاجات الأساسية للإنسان.

ويبقى الاجماع حول تبني مفهوم يتوافق عليه أمر مستبعد في عمومه ولكنه وفي جزء من مفهوم الحاجات قد يلقي اجماع، وفي هذا يذهب عبد الباسط عبد المعطي الى نفس المنحى عندما يبدي بعض الملاحظات حول مسألة تحديد المفهوم، فيشير الى ملاحظتين: (السيد حافظ، 2016، ص9) الملاحظة الأولى تتعلق بأن هذه "الكتابات تلتقي عند تحديد عدد من الحاجات الأساسية دون تعريف علمي دقيق يساعد الباحث في أي من المجتمعات على توصيف الحاجات الأساسية للجماهير التي يعيش بينها.

الملاحظة الثانية فتتمحور حول أنه كلما اتجهت هذه الكتابات الى ما يسمى بالحاجات المادية الضرورية للحفاظ على الكائن الحي، كلما تقاربت التعميمات بعد التصنيفات وهناك اتفاق على أهمية ما نطلق عليه بالأكل والملبس والسكن والمشرب" (السيد حافظ، 2016، ص10)، أي الحاجات الفسيولوجية والضرورية للبقاء على قيد الحياة.

إن الاختلاف حول تحديد وجهة محددة للمفهوم قائم ويتمحور حول الحاجات المادية وخاصة منها تلك المتعلقة بالحاجات الفسيولوجية من مأكل ومشرب وملبس ومسكن، وتبقى الحاجات الباقية محل اختلاف على اعتبار وان البعض يعتبر وان الحاجات غير المادية هي حاجات غير أساسية وغير ضرورية وقد تأتي في المقام الثاني من حيث الاستجابة والتلبية.

واستدلالاً بالدراسة التي قدمتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التي لم تقدم قائمة بالحاجات الأساسية ما عدا تلك القائمة التي أعدها مكتب العمل الدولي في جنيف والتي أدرجها ضمن (العمالة والنمو والحاجات الأساسية)، حيث ظهرت القائمة تشتمل على الاستهلاك الشخصي الأساسي والذي

يشمل بدوره على:

- الغذاء الملائم
- السكن اللائق
- الملابس الملائمة

- سلع منزلية أخرى

أما الخدمات الأساسية فهي:

- التعليم الابتدائي

- تعليم الكبار

- المياه النظيفة

- المجاري الصحية

- الأدوية الوقائية والعلاجية

الوظائف ذات الإنتاج الكافي والعائد المجزي بالقدر الذي يسمح للأفراد بالاستجابة لمتطلباتهم

واحتياجاتهم الاستهلاكية (الرماني، <http://www.alukah.net/culture/0/62373>)

وتعتبر المشكلة الغذائية وتوفير الطعام للناس حاجة أساسية وضرورة من الضروريات القصوى،

خاصة مع تنامي الوعي العالمي بأبعاد المشكلة الغذائية، وهو وعي قديم نسبيا حيث يمتد الى سنوات

الستينات من القرن الماضي، فقد أعلن المؤتمر العالمي الأول للتغذية الذي انعقد عام 1963: أن

استمرار الفقر وسوء التغذية أمر لا يمكن قبوله من الناحية الأخلاقية والاجتماعية، وهو أمر يتعارض مع

كرامة بني الانسان وحقهم في تكافؤ وتكافل الفرص. كما أنه يهدد الأمن الاجتماعي على المستوى

العالمي. فالحاجة الى الغذاء مشكلة لا تزال قائمة" (درية السيد حافظ، 2016، ص10).

ولكن هل الحاجات الأساسية للإنسان هي فقط التغذية والطعام؟ وهل بالإمكان القول أن وجود كفاية

من الطعام والغذاء يعتبر بمثابة تلبية لحاجات الانسان الأساسية؟ ان الإجابة عن هذين السؤالين يقودان

الى الحديث عن الحاجات الأساسية للإنسان كحزمة متكاملة تعمل على تلبية الحاجات الأساسية للإنسان

من حيث هو إنسان لا يكتفي بالحاجات الفسيولوجية، ويمكن الاستئناس بما قدمه ابرهام ماسلو في

نظريته المعروفة بنظرية الحاجات¹.

وحسب نظرية ماسلو فإن الحاجات الأساسية للإنسان تكون على شكل هرم في قاعدته الحاجات

الفسيولوجية والتي اعتبرها ماسلو أقوى الحاجات التي يسعى الفرد الى اشباعها على اعتبار أنها حاجات

أكثر أهمية وضرورية وكلما أشبعت حاجة معينة، تطلع الفرد إلى إشباع حاجة أكثر أهمية منها (بن

عيسى، 2006، ص43)

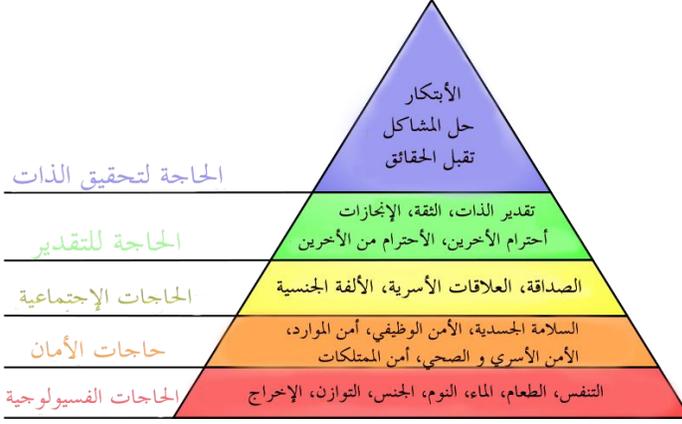
بحيث وأنه يفترض حسب هذه النظرية أن للفرد عدة حاجات متفاوتة من حيث الأهمية

(الصميدعي، 2006، ص131)، حسب نظرية خبراء التسويق، وعليه فالحاجات حسب نظرية ماسلو هي

دوافع وغرائز توجد لدى الفرد وتحتاج الى اشباع وتحقيق وهي متفاوتة من حيث الأهمية والضرورة.

¹ وتسمى كذلك بنظرية تدرج ماسلو للحاجات حيث تناقش النظرية حاجات الانسان في شكل تسلسل هرمي، وابرهام ماسلو هو عالم نفس أمريكي (1908-1970) له عدة مؤلفات أشهرها الدافعية الشخصية (1954) ونحو سيكولوجية كينونية (1968).

الشكل التالي يوضح التسلسل الهرمي للحاجات الأساسية للإنسان حسب نظرية ماسلو والتي تبدأ من قاعدة الهرم على أساس الحاجات الفسيولوجية ثم تتدرج الى الحاجات الاجتماعية والجماعية.



الشكل 01: الحاجات الأساسية حسب نظرية ماسلو (Bernard Dubois, 1994, p36)

ومن خلال الشكل السابق نلاحظ كيف رتب ماسلو الاحتياجات الأساسية للإنسان وفق أهميتها

وضرورتها لاستمرار حياته، فقام بوضع الاحتياجات الفسيولوجية في قاعدة الهرم على أساسها أن الإنسان لا يمكنه أن يعيش دون طعام وشراب وتنفس، ويراي ماسلو فإن الإنسان عندما يحقق حاجاته الأساسية يسعى لتحقيق الحاجة التي تليها في الهرم والتي تكون أعلى من الأولى، وكلما ارتفع الإنسان في سلم الهرم أصبحت الحاجات أكثر سموا وتميزه عن باقي المخلوقات.

غير أن مفهوم الحاجات الأساسية يلقي بعض الجدل ويبقى مفهوم لا يلقى الإجماع للاعتبارات التالية: مفهوم دينامي ونسبي وفي الغالب يرتبط بالزمان والمكان أي تلك الحاجات تتغير من وقت لآخر ومن بيئة لأخرى فالحاجات التي يطلبها الإنسان الذي يعيش في دولة أوروبية غير تلك التي يطلبها من يعيش في دولة من العالم الثالث، فهي تختلف كما ونوعا.

عند تصنيف الحاجات الأساسية للإنسان فإنها تتعدد حيث أنها تصنف لحاجات أساسية وأخرى غير أساسية وحاجات ضرورية وأخرى غير ضرورية كمالية، وبهذه الثنائية فسيكون التصنيف على أساس مادي، والقائلون بهذا التصنيف

2.3 المطلب الثاني: مدخل السياسة الاجتماعية لإشباع الحاجات

نتحدث في هذا المطلب عن اشباع الحاجات كمفهوم للسياسة الاجتماعية، والتي بالحصلة النهائية هي "محصلة التفكير المنظم الذي يستند الى أيديولوجية المجتمع ويسعى الى تحديد الأهداف الاستراتيجية طويلة الأجل ويوضح مجالات وخدمات وبرامج ومشروعات الرعاية الاجتماعية" (ابراهيم حمزة، 2015، ص335)، هذا من جهة، ومن جهة أخرى وبالرجوع الى دراسة أزيبلا ورتيز وفي الفقرة الخاصة بما وراء

السياسة الاجتماعية والتي تحددها بالضرورة أن تعالج هذه السياسات الضرر وتغيير السلوك وبناء الثقة والتماسك الاجتماعي (أورتيغز، 2007، ص50)، فالملاحظ هنا هو أن معالجة الضرر يكون بناء على معرفة هذا الضرر والتخطيط لمعالجته وهذا ما يتفق مع الوظيفة العلاجية للسياسة الاجتماعية. ولن يتحقق هذا بعيدا عن اشباع الحاجات الأساسية للأفراد والعمل على التقليل من التفاوت الاجتماعي الذي يساعد على إرساء حدا أدنى من العدالة الاجتماعية والمساواة بين أفراد المجتمع مما يولد لدى الأفراد نوعا من الرضا الذي يزيد من التماسك الاجتماعي والتقليل كذلك من التهميش. وعند الحديث عن معالجة الضرر بمفهوم إزابيلا ورتيز لما وراء السياسة الاجتماعية فهذا يعني وجود مشكلات تقوم السياسة الاجتماعية بمعالجتها والقضاء عليها أو التقليل من تأثيراتها وذلك برصدها والتخطيط لعلاجها وحلها، ويكون هذا وفقا لأيديولوجية المجتمع وقيمه.

الحاجات الأساسية للإنسان في عمومها هي مشكلات، فالحاجات الفسيولوجية عند فقدها تصبح مشكلة قد تدرج ضمن خانة الفقر والجوع، وتعتبر عن مشكلة غذائية، والمس بالأمن أو الاخلال به هو كذلك يعبر عن وجود مشكلة أمنية يجب السعي للتصدي لها وحلها.

فمشكلة الطعام والأكل هي قضية مطروحة للمعالجة وعدم معالجتها في وقتها قد ينجر عنها مشكلات أخرى، وتشير المشكلة في مضمونها الى "وضع اجتماعي غير مرغوب فيه وهناك حاجة الى جذب الانتباه اليه، وذلك اما في رأي نسبة كبيرة من الناس في المجتمع أو في رأي أصحاب السلطة في المجتمع" (ابراهيم حمزة، 2015، ص26).

وبالرجوع الى الأهداف التي تسعى السياسة الاجتماعية تحقيقها من خلال مختلف برامجها وسياساتها فسنلاحظ وأن السياسة الاجتماعية تفهم من خلال هذه البرامج على أنها تلبية للاحتياجات واستجابة للحاجات الإنسانية، وتحدد الدكتور منى عويس أهداف السياسة الاجتماعية وأغراضها في أربع أهداف تعددها كما يلي (منى عويس، 1994، ص156) وهو ما يتناسب مع الاحتياجات الأساسية للإنسان:

- رفع المستوى المعيشي لأفراد المجتمع سواء عن طريق تقديم الخدمات الصحية والتعليمية أو بالوسائل الوقائية والتنموية.
- العمل على وقاية الفئات غير القادرة على تحمل الضغوط وتوفير الحياة الكريمة لأفرادها.
- العمل على حل المشكلات الاجتماعية والصحية والاقتصادية عن طريق إشباع أكبر قدر من الحاجات
- العمل على التخفيف من الصعوبات التي تواجه أفراد المجتمع.

وبالاستناد لنظرية إلى هرم ماسلو وترتيبه للاحتياجات الإنسانية، فسنلاحظ وأن الاحتياجات الفسيولوجية هي قاعدة الهرم وبالتالي لا يمكن اشباع باقي الحاجات ان لم يتم اشباع الحاجات الفسيولوجية، ومن وظائف الرعاية الاجتماعية الوظيفة الاقتصادية والتي تتمثل في تقديم المساعدات

المادية والتي تدخل ضمن ما يطلق عليه برامج التضامن الاجتماعي والخدمات والتي تشمل الضمان الاجتماعي والخدمات الطبية وغيرها من الخدمات التي تساعد أفراد المجتمع على العيش بكرامة. وكل تلك الاحتياجات التي تقدمها برامج الرعاية الاجتماعية تدخل ضمن الحاجات الفسيولوجية على أساس أنها تساعد على الاستمرار بالحياة، ولكنها في نفس الوقت تشبع الحاجات الأمنية من باب وأن الأمن الذي يشبع في هذه الحالة هو الأمن الصحي، فوجود تغطية صحية تؤمن الدواء والعلاج للمريض فهي تقيه الخوف من المرض.

أما الوظيفة الاجتماعية للرعاية الاجتماعية فتشمل "الخدمات الخاصة برعاية الأسرة والطفولة ورعاية الفتاة ذات الاحتياجات الخاصة كالفتاة المعاقة... وغيرها" (إبراهيم حمزة، 2015، ص336) وهي الوظيفة التي تتوافق مع الاحتياجات الاجتماعية على سلم ماسلو.

كما تقوم السياسة الاجتماعية على توفير الحاجات الاجتماعية، نظرا لأن توفير الحاجات المادية من جانبها الاقتصادي لا يكفي لإشباع الحاجات الإنسانية، وهذا ما أشار إليه نيريري عن الكرامة الإنسانية ويعني عدم التركيز على التنمية الاقتصادية أو بمعنى آخر على الأهداف الاقتصادية في التنمية دون الاهتمام بالحاجات الاجتماعية" (السيد حافظ، 2016، ص216).

وكما بين ذلك ماسلو والعديد من الباحثين في مجال تحديد الاحتياجات الإنسانية، فإن الإنسان لا يحي فقط بالحاجات الفسيولوجية فهو بحاجة الى اشباع الحاجات الأخرى والتي لا تقل أهمية عن حاجات الطعام والشراب، ولكنها حاجات كلها ترتبط بالبيئة الإنسانية والاجتماعية للمجتمع صاحب الحاجات ويجب أخذها بعين الاعتبار، فيجب النظر الى الحاجات على أساس أنها متكاملة وشاملة فالميراث الثقافي والقيم السائدة في المجتمع لا تنفصل عن باقي الحاجات.

وهذا ما تضعه السياسة الاجتماعية عند وضع الخطط لبرامجها الخاصة بالتنمية الاجتماعية والتي تأخذ في الحسبان، ويرأى الأمم المتحدة من خلال معهد الأمم المتحدة للتنمية الاجتماعية أن العوامل والمتغيرات الاجتماعية تلعب دورا هاما ورئيسيا في عملية التنمية (عويس، 1994، ص23).

والجوانب الاجتماعية للحاجات الإنسانية تشمل الحاجات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وهذا ما يلمس من خلال تقارير الأمم المتحدة للتنمية البشرية والتي تسعى لان يكون "الانسان هو المحور الرئيسي لجهودها فهي تركز على حقوقه الإنسانية وصيانته كرامته المستمدة من الوفاء بحاجاته في الطعام والشراب والملبس والصحة والأمن الاجتماعي وحرية التعبير" (السيد حافظ، 2016، ص218).

ومما تقدم فإن السياسة الاجتماعية تفهم من خلال الحاجات الإنسانية الأساسية والتي تعمل على توفيرها لأفراد المجتمع من خلال التخطيط لبرامج التنمية الاجتماعية والرعاية الاجتماعية والتضامن

الاجتماعي على أساس أن الحاجات الإنسانية ليست فقط حاجات فسيولوجية بل هي حاجات من حزمة متكاملة تعمل على احترام الانسان عبر احترام قيمه وبيئته.

وبهذا فالسياسة الاجتماعية كحزمة متكاملة تتوافق مع نظرية ماسلو في تحديد وإشباع الحاجات الأساسية للإنسان، ويمكن الارتكاز على هرم ماسلو في التخطيط للسياسة الاجتماعية، وتحديد احتياجات المواطنين على مختلف فئاتهم.

خاتمة:

إن السياسة الاجتماعية تقوم على توفير الحاجات الأساسية لأفراد المجتمع وتلبية مطالبهم والنظر في مشكلاتهم سواء الاقتصادية أو الاجتماعية، وهي بذلك تقوم بوظيفة حل المشكلات الاجتماعية والسعي بالوصول بالمجتمع إلى قدر من التوازن والرفاهية.

أما المفهوم الذي يقصد به الحاجات الأساسية للإنسان حسب نظرية ماسلو فتتمحور حول ضرورة تلبية الحاجات الفسيولوجية وصولاً إلى حاجة تقدير الذات، وأنه كلما أشبعت حاجة تطلع الإنسان إلى إشباع حاجة أكثر أهمية من التي سبقتها.

وعليه فالهواجات الأساسية للإنسان هي حاجات متفاوتة من حيث الأهمية والضرورة، ومن هذا المنطلق تعمل السياسة الاجتماعية وفق برامج تستجيب لتلك الحاجات، وبالتالي التخطيط لتلك البرامج على ذلك الأساس.

والملاحظ في نظرية ماسلو للحاجات الأساسية أن الإنسان لا يحتاج فقط للحاجات الفسيولوجية وعندما تعمل السياسة الاجتماعية على تلبية الحاجات الفسيولوجية، فهذا لا يعني أن السياسة الاجتماعية حققت أهدافها، فالحاجات الفسيولوجية هي حاجات مشتركة مع الحيوان، والإنسان من حيث هو إنسان بحاجة إلى حاجات أكثر سمواً من الحاجات الفسيولوجية حتى وإن كانت تعتبر هذه الحاجات الأكثر إلحاحاً ولا يمكن تلبية باقي الحاجات دون استيفائها، وفي نفس الوقت لا يمكن الاكتفاء بها.

إن الاستجابة لمتطلبات المجتمع وإفراده تعني أنه يتعين على المخططين لبرامج السياسة الاجتماعية بمختلف صورها مراعاة القيم السائدة في المجتمع، فمثلاً لا يجب تقديم العون للفقراء والمعوزين بطريقة مهينة لكرامتهم، فهذا لا يسمى تلبية للحاجات، ففي هذه الحالة تم تلبية حاجات فسيولوجية وإهمال حاجات الاندماج وسط المجتمع والعيش بكرامة.

وبالتالي نخلص إلى نتيجة وهي إجابة عن إشكالية الدراسة تتمحور حول اعتبار أن السياسة الاجتماعية تعمل بتوافق مع نظرية ماسلو وهرمه عندما يتم التخطيط للسياسة الاجتماعية كحزمة متكاملة تراعي كل جوانب حياة الإنسان الكريم.

وعليه فإن مفهوم الحاجات الأساسية للإنسان كما يخلص إليها هذا البحث يجب أن يراعى فيها مجموعة من العوامل:

- العامل الإنساني للحاجات والذي يعني مراعاة جوانب الكرامة الإنسانية فيها من حيث احترام الخصوصيات للأفراد عند تقديم المساعدات والعون
- العامل الاجتماعي من حيث مراعاة الجوانب القيمة والثقافية لأفراد المجتمع والعمل على اشباعها موازنة مع الحاجات الأخرى.
- العدالة الاجتماعية أي أن يكون مفهوم الحاجات الإنسانية محقق للعدالة ولقيم المساواة داخل المجتمع وأن يعمل المفهوم في اتجاه التقليل من التفاوتات الاجتماعية.
- وبهذا يستوفي مفهوم الحاجات الأساسية للإنسان كمدخل للسياسة الاجتماعية يمكن الارتكاز عنه لتخطيط مختلف برامج السياسة الاجتماعية.

قائمة المراجع:

أولا - المراجع باللغة العربية:

- أحمد إبراهيم حمزة. (2015)، السياسة الاجتماعية، عمان: دار المسيرة.
- درية السيد حافظ. (2016)، السياسة الاجتماعية اتجاهات مستقبلية في ظل العولمة، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
- طلعت مصطفى السروجي. (1998)، سياسات رعاية وتنمية الإنسان العربي رؤية نقدية تحليلية، ندوة العلوم الاجتماعية ودورها في خدمة وتنمية المجتمع، جامعة الامارات العربية المتحدة.
- محمد أحمد البيومي. (2008)، السياسة الاجتماعية بين النظرية والتطبيق، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
- محمد المبارك. (1974)، نظام الإسلام الحكم والدولة، بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- محمود جاسم الصميدعي. (2006)، رشاد محمد يوسف الساعد، إدارة التسويق: التحليل - التخطيط - الرقابة، ط1، عمان: دار المناهج.
- مسعد الفاروق محمد حمودة. (2001)، التنمية الاجتماعية، الإسكندرية: مطبعة سامي.
- معن خليل العمر. (2005)، علم المشكلات الاجتماعية، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع.
- منى العويسي وعبلة الأفندي. (1994)، التخطيط والسياسة الاجتماعية بين النظرية والتطبيق، الرياض: دار الفكر العربي.
- مالك عبد الله المهدي. (2016)، مفهوم التنمية الاجتماعية رؤية مستقبلية، مجلة الدراسات المستقبلية، العدد 01، المجلد 17.
- عنابي بن عيسى. (2006)، أثر سلوك المستهلك الجزائري على السياسات التسويقية، أطروحة دكتوراه، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر.

-مسعود البلي.(2009)، واقع السياسات الاجتماعية في الجزائر ومدى ارتباطها بالتنمية المستدامة، رسالة ماجستير في العلوم السياسية تخصص سياسات عامة وحكومات مقارنة، جامعة الحاج لخضر، باتنة.

-تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.(2005)، "تحو سياسات اجتماعية متكاملة في الدول العربية"، نيويورك: الأمم المتحدة.
-تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة.(2007)، السياسات الاجتماعية واستراتيجيات التنمية الوطنية.

-ازبيلأورتيز، السياسة الاجتماعية.(2007)، الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية مذكرات توجيهية في السياسات الاجتماعية، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة (UNDESA).

ثانيا - المراجع باللغة الأجنبية:

-Bernard Dubois.(1994), comprendre le consommateur, 2éme édition, paris : dalloz Sirey.

-Jorge Garcia.(May,1980), – Bouza - A Basic – Needs Analytical Bibliography ,Paris : Organization for Economic Co- Oporation and Development.

ثالثا-المواقع الالكترونية:

- المعاني لكل رسم معنى، المعاني الجامع، مشكلة، في: <https://www.almaany.com/ar/dict/ar-%D9%85%D8%B4%D9%83%D9%84%D8%A9/>, اطلع عليه بتاريخ: 2018/02/01.

-Louise Carignan, politique sociale,dans : www.uqac.ca/départements/travail-social/stages/documents/politique_sociale.pdf

- زيد بن محمد الرماني، مفهوم الفقر والحاجات الأساسية، شبكة الألوكة، في: <http://www.alukah.net/culture/0/62373/> اطلع عليه بتاريخ: 2018/02/10.